

بسم الله الرحمن الرحيم

إعلان منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة - عن الحكم الراشد -

مقدمة: إعلان منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة عن الحكم الراشد هو أحد الإعلانات التي يصدرها المنتدى على إثر كل مؤتمر من مؤتمراته الدورية. وقد تمت صياغة هذا الإعلان بالاعتماد على البحوث والتوصيات التي عرضت في المؤتمر الثالث الذي عقد أيام 16-17-18 تشرين الثاني (نوفمبر) 2016 بالخرطوم السودان تحت عنوان "الحكم الراشد وأثره في تحقيق النهوض الحضاري" وبالاستفادة من الإعلانات التي أصدرتها المنظمات الدولية في هذا الشأن. ويعمل المنتدى على نشر الإعلان بمختلف اللغات لاستفادة المؤسسات الحكومية والمجتمعية منه، ومن خلال الاتصالات المباشرة والمحاضرات والندوات والبرامج الإعلامية والتدريبية.

يتضمن هذا الإعلان ستة محاور أساسية، هي:

- **التأصيل والمفاهيم:** لربط مفهوم الحكم الراشد بالقيم والأسس والمبادئ الإسلامية والاستفادة منها.
- **إشكالات الحكم الراشد:** للإسهام في نشر مفاهيم ومبادئ الحكم الراشد على أساس معرفة الواقع المعيق لذلك.
- **شروط ومفاتيح الحكم الراشد:** لرسم معالم البيئة المناسبة لترسيخ الحكم الراشد.
- **فوائد الحكم الراشد:** بغرض التحفيز على الانتقال للحكم الراشد.
- **الحكم الراشد ومجالات تطبيقه:** لتحديد المجالات المعنية بالحكم الراشد والمستفيدة منه.
- **مبادئ ومعايير الحكم الراشد:** وهو المحور الجوهرى في الإعلان الذي يحدد المبادئ والمعايير التي تقاس على أساسها حالة الحكم الراشد، خصوصاً على مستوى الحكم والمؤسسات الرسمية.

أولاً - التأصيل والمفاهيم:

- يمثل الحكم الراشد حالة متأصلة في تاريخ الأمة الإسلامية من حيث النصوص والممارسة انطلاقاً من هدى القرآن بأحكامه ومقاصده في الشأن العام، ونصوص السنة النبوية الصحيحة في بناء الفرد والمجتمع والدولة.
- وتعتبر دولة المدينة بقيادة نبي الإسلام عليه الصلاة والسلام ثم الخلافة الراشدة تجربة عملية فريدة في بناء الحكم الراشد كنموذج كامل من حيث القيم والمبادئ والأسس. وستظل الأمة، إلى قيام الساعة، تقيس مدى اقترابها وابتعادها عن مفهوم الرشد بالقياس على هذه التجربة.
- يتفرد الإسلام في بناء الحكم الراشد على أساس التوحيد ومعيار القيم العليا والأخلاق الفاضلة، وتوفر العدل، والشورى، والنصيحة، ومنع الضرر وتحريم الفساد، ودفع الفتن، وجعل تلك الأسس هي الروح التي تضمن رشاد الأنماط المؤسسية والقانونية والإدارية التي تكتشفها البشرية حسب ظروفها الزمانية والمكانية بما يحقق مقصد الحكم الراشد.
- تزخر التجربة الإسلامية في مجال الحكم الراشد بنماذج تاريخية عالية القيمة في إقامة الحكم الراشد على رأسها صحيفة المدينة التي أسست لمفهوم التعاقد الاجتماعي، وتوجيهات المصطفى صلى الله عليه وسلم لعمّاله، وكذا

خطب ورسائل الخلفاء الراشدين التي تتعلق بالرعية والشأن العام، وما حفظته كتب التاريخ من تصرفات الخلفاء والأمراء عبر الزمن، وما ألفه العلماء الذين اهتموا بهذا الشأن كأبي يوسف، والشيباني، والأصمعي، والماوردي، وأبي حامد الغزالي، والطرطوشي، وابن الجوزي، وابن تيمية، وابن قيم الجوزية، والشيرازي، وابن خلدون، والقلقشندي، والجويني، وأبو يعلى، والعز ابن عبد السلام، والشاطبي، وابن الأزرق وغيرهم.

- يعتبر الرشد في الإسلام مطلباً شرعياً واجباً على الفرد والمجتمع والدولة، ويولي الإسلام أهمية كبيرة لتنظيم الناس لشؤونهم على أساس الإمرة والأمير ولو كانوا ثلاثة نفر تأكيداً على أهمية السلطة وضرورتها، ويُعد رشاد الحكم ركناً من أركان قوام المسلمين إذ جاءت النصوص ترفع من شأن الحاكم الراشد الصالح القائم على الشرعية وتتوعد الحاكم الظالم والفاقد في الدنيا والآخرة.
- تعتبر التجربة الإسلامية للحكم الراشد من حيث قيمها ومؤسساتها وأدائها هي سبب نهضة الأمة وبلوغها الألق الحضاري، كما يعتبر تنكّبها طريق الرشد الإسلامي هو سبب تخلفها، وسبب فشو الظلم والفساد في مجتمعاتها ودولها. ولا سبيل لاستئنافها الحضاري إلا بتمثيل مبادئ ومعايير الحكم الراشد التي نهض بها أسلافها.
- يمكن التوصل إلى أفضل نموذج للحكم الراشد من خلال المزوجة بين المنظومة القيمية الإسلامية والمعايير العصرية للحكم الراشد مع استصحاب التجربة التاريخية الإسلامية الراشدة والاستفادة من التجارب البشرية الناجحة.
- ثمة تعريفات عصرية كثيرة للحكم الراشد، أشهرها تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعتبر الحكم الراشد ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون البلد على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويوفون بالتزاماتهم، ويعتمدون الوساطة لحل خلافاتهم.
- تبني الحكومات والمنظمات الدولية المعاصرة عبارة الحكم الراشد لتوصيف صلاح الحكم وأهليته مناسب للبعد القيمي الذي ينشده الإسلام، كما أن المبادئ والمعايير المتفق عليها بين الأمم متوافقة في مجملها مع المبادئ والمعايير الإسلامية، غير أن خلو التجارب الناجحة في الحكم الراشد في داخل الدول المتطورة من الأبعاد القيمية الإنسانية العادلة جعلها تظل قاصرة في العالم المعاصر من حيث انتشار الفقر والأوبئة والحروب والإضرار بالبيئة.

ثانياً - إشكالات الحكم الراشد:

يُعتبر منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة أن إقامة الحكم الراشد مسألة ليست باليسيرة، يتسبب في تعطيلها عدة إشكالات أهمها:

- **إشكالية القيم والثقافة السائدة:** تعتبر القيم المغروسة في النفس البشرية هي الدافع الأساسي لتبني منظومات الحكم الراشد، فإذا توافرت هذه القيم في عموم الناس تحولت إلى ثقافة مجتمعية راسخة يسهل معها إقامة الحكم الراشد، فإن فقدت القيم على مستوى أغلب الناس وكانت الثقافة السائدة مناقضة لمبادئ الحكم الراشد يصبح إمضاء مبادئ ومعايير الرشد في الحكم صعبة ومعقدة.

- **إشكالية الجهل بمبادئ ومعايير الحكم الراشد:** يعتبر الجهل بحقيقة الحكم الراشد ومبادئه ومعاييرها وعدم الاطلاع على فوائده من قبل النخب وعموم الناس عاملاً مهماً في تعطيل التحول إلى الرشد في الشأن العام، كما أن شيوع المعارف النظرية للحكم الراشد في المجتمعات يجعل مقاومة التحول السياسي والمجتمعي إلى الرشد في الحكم قليلة ومحدودة التأثير.

- **إشكالية ضعف المهارة وغياب النموذج المألوف:** عدم توفر قادة يمتلكون المهارة اللازمة لإقامة الحكم الراشد يجعل ذلك أمراً صعب المنال، كما أن غياب النموذج المألوف لمعايير الحكم الراشد يجعل التحول نحوه مخيفاً وغير مشجع.

- إشكالية عدم الانتفاع المسبق بفوائد الحكم الراشد: إذ إن عدم تحقق المصلحة العامة وعدم حصول النفع التلقائي للجميع في المجتمعات والدول التي لا تطبق معايير الحكم الراشد تجعل ذهنية الخلاص الفردي هي السائدة مما يعقّد السير نحو تطبيق مبادئ الحكم الراشد.
- إشكالية مقاومة القوى المنتفعة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من الأوضاع الفاسدة، حيث أن هذه القوى تظل تقاوم أي تغيير نحو الشفافية وتمثيل أسس الحكم الراشد، وكلما كانت هذه القوى ممكنة كان التغيير أشد صعوبة وأكثر كلفة.
- إشكالية القوى الدولية المهيمنة في إعاقه الحكم الراشد عند غيرها خوفاً على مصالحها ولضمان استمرار تفوقها إذ أن هذه القوى هي من يسند الأنظمة الظالمة ويفسد مؤسساتها حتى تتمكن من استغلال خيرات الدول المتخلفة ومنعها من التطور والازدهار .

ثالثاً - شروط ومفاتيح الحكم الراشد:

- على أساس الإشكالات المذكورة أعلاه يعمل منتدى كوالالمبور ويدعو الأفراد والمجتمعات والحكومات والدول والمنظمات الدولية إلى توفير البيئة المناسبة لتمثيل معالم الحكم الراشد في مختلف المستويات على النحو التالي:
- نشر القيم والمعارف والمهارات لتوفير قاعدة واسعة من النخب والجماهير متحفزة وداعمة ومشاركة في تجسيد مبادئ ومعالم الحكم الراشد.
- العمل على إيجاد موازين القوة المناسبة في مختلف المستويات بما يسمح بإعمال التدافع المانع للظلم والفساد وفق ما بينه الله تعالى في القرآن الكريم ووفق القواعد الشرعية للنصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وباستعمال الأدوات العصرية للرقابة على الشأن العام.
- حسن تنظيم الانتقال نحو الحكم الراشد على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية باعتماد الحوار والتوافق والنهج السلمي بما يجعل التحول ناجحاً مفيداً، وبما يحفظ من الصراعات العدمية والعنف والفتنة.
- التوصل إلى عقد اجتماعي بين مختلف مكونات المجتمع والقوى السياسية والاقتصادية يحفظ الحقوق ويلزم بالواجبات، ويؤمن المستقبل، ويحدد معالم الحكم الراشد الذي يكون في صالح الجميع والذي يلتزم الجميع بإقامته وحمايته.
- بناء مؤسسات مجتمعية وحكومية على أساس مبادئ ومعايير الحكم الراشد بما ينقل الأفكار والطموحات إلى منجزات عملية قابلة للقياس تحقق تراكم النفع العام الذي ينعف الأحاد والجماعات.
- العمل على بناء نظام دولي جديد أكثر عدلاً ورحمة بالإنسان والطبيعة، تتحالف مكوناته من أجل التمكين للحكم الراشد في كل الدول ولدى كل الشعوب على قاعدة الربح للجميع، والتخلص من هيمنة القوى المالية والاقتصادية التي تحتكر الثروة، وتفسد الآخر، وتمكن للفساد في المؤسسات الاقتصادية والسياسية.

رابعاً: فوائد الحكم الراشد:

للحكم الراشد فوائد كبيرة تحفز على العمل لتحقيقه منها:

- حفظ الدين واحترام الهويات الراسخة والابتعاد عن الصراعات الأيديولوجية باعتبار أن التعاقد الاجتماعي الذي يُبنى عليه الحكم الراشد يمنع الاعتداء على عناصر الهوية التي تتشكل بها الانتماءات الثقافية والحضارية للأغلبية، وقواعد النظام العام، وتضمن حقوق الأقليات الموجودة في الدولة نفسها بما يجعل الجميع يتنافس على تحقيق الصالح العام التي ينتفع به الجميع.
- العدل بمفهومه الشامل وفي مختلف المجالات، وضمان الحقوق دون تمييز واحترام سيادة القانون فوق الجميع، وتوفير شروط الكرامة الإنسانية في مختلف الجوانب المادية والمعنوية.
- الأمن العام والاستقرار الاجتماعي إذ أن الحكم الراشد يجعل الدولة تصون مفهوم المواطنة وتحقق دولة القانون وتقيم العدل وتبذل الحقوق، ويحرص سكانها على المحافظة على السكينة العامة وسلامة مؤسساتهم الاجتماعية والرسمية والدفاع عنها وتجنب ما يخل بأمنها حتى تستمر حياتهم الأمانة في كل الأحوال والظروف.
- التطور والازدهار وتحقيق شروط نهضة الأوطان وتحسين ظروف الحياة على مستوى التعليم والصحة والهيكل القاعدية ومختلف الخدمات والقوة الصناعية والأمن الغذائي والتنمية المستدامة والإبداع والابتكار بسبب توفر الرؤى الاستراتيجية ومعايير الفاعلية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والابتعاد عن أسباب التخلف كالفساد والظلم وقلة الكفاءة.
- بروز نظام دولي متوازن على أساس الفضيلة والعدالة والتعارف والتعاون وضمان سلامة البيئة والمحيط، ونبذ الاستغلال والفتن والحروب والإفساد، تلتزم فيه الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية معايير الرشد والتوافق والوساطة واعتماد الحوار في حل النزاعات.

خامساً - الحكم الراشد ومجالات تطبيقه:

رؤية مندى كوالالمبور للحكم الراشد رؤية شاملة لا تتعلق بقمة هرم الدولة فحسب، بل بكل ما يجعل أمر الناس في مختلف شؤونهم أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، فالحكم الراشد لا يعني السلطة وحسب، ولكنه يعني حالة مجتمعية وطريقة للحياة والمعاش، ومدخل لتأسيس الحضارة وبناء العمران. ومجالات تطبيقه متعددة أهمها:

- **الفرد:** أساس الرشد في المجتمعات رشد أفرادها، ولذلك يُحجر على السفه في الإسلام، كما أن بلوغ مرتبة الحكم الراشد لا تتحقق بمفهومه الحضاري الشامل ما لم تكن قيمه ومفاهيمه وسلوكياته راسخة على مستوى الأفراد، ورُشد الفرد في سياسة نفسه هو طريق الرشد في مختلف المجالات الأخرى.
- **المجتمع المدني:** دور المجتمع المدني في تحقيق رشد المجتمع كبيرة وحاسمة من حيث أدواره الرقابية والخدمية في مختلف التخصصات، وما يقدمه في مجال الوساطة والتوازن بين الدولة والمجتمع، وأي مجتمع تبرز فيه شبكات مجتمعية منظمة تطبق مبادئ ومعايير الحكم الراشد سيكون مجتمعاً مؤهلاً لتمثيل وحماية تلك المبادئ والمعايير في المجالات الأخرى والاستفادة منها.
- **القطاع الخاص:** يعتبر المال هو قوام الحياة، وكما لا يجوز إتيانه السفهاء من الأفراد لا يصح إفساده من قبل المؤسسات الاقتصادية والمالية، وعليه يعتبر تطبيق معايير الحكم الراشد على مستوى الشركات الخاصة ربحية كانت أم غير ربحية، من حيث القيم والمعايير النبوية، سبيلاً للعدالة في توزيع الثروة، وشرطاً أساسياً لازدهار الأوطان ونهضتها وحفظها من الضرر بكل أنواعه.

- **الحكومات والمؤسسات الرسمية:** يعتبر الحكم هو الأساس المحوري لكل مجالات تطبيق مبادئ ومعايير الحكم الراشد، من حيث البيئة السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكوينية التي يوفرها لحسن تمثيل الرشد في كل تلك المجالات. وباعتبار أن الحكم هو قيادة الناس والمؤسسات وإدارة الشأن العام بما يكفل دفع الضرر وخدمة الصالح العام، تحقيقاً لمقاصد الشرع ورعاية مصالح الخلق ونهضة الأوطان، فإن أعلى مراتب الحكم الراشد هي على مستوى الدولة بمختلف مؤسساتها.
- **المنظمات الإقليمية والدولية:** تعد المنظمات الإقليمية والدولية فضاءات رسمية تجتمع فيها كل الخبرات البشرية والأدوات الفنية التي تجعلها نموذجاً متكاملماً في تطبيق مبادئ ومعايير الحكم الراشد، وتوسيع مجال البحث في هذا الشأن، وصياغة المنظومات الأكثر تطوراً وتطابقاً مع التحولات ومع تنوع الحالات والخصوصيات في العالم، وعقد الاتفاقيات، والتدريب وتوسيع المعارف والمهارات المتعلقة بالحكم الراشد، ومحاربة الفساد والضغوطات التي يمارسها أصحاب المصالح لمنع تجسيد مبادئ ومعايير الحكم الراشد.

سادسا - مبادئ ومعايير الحكم الراشد:

بناء على البحوث والدراسات التي عرضت في المؤتمر الثالث لمنتدى كوالالمبور للفكر والحضارة، بمرجعياتها ومختلف مضامينها، وبالاستفادة من معايير الأمم المتحدة للحكم الراشد حدد المنتدى عشرة أصناف من المبادئ والمعايير من شأنها أن تساعد صناع القرار والمؤسسات الرسمية المركزية والمحلية بما يحقق الرضا الفردي والجماعي والتعاون والتكامل بغرض الازدهار والتطور الإنساني، كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني، وشركات القطاع الخاص، والأفراد اعتمادها بغرض تجويد العمل وتحسين الأداء، وسيعمل المنتدى على نشر هذه المبادئ والمعايير والتدريب عليها وتطوير منظومات قياس لمدى الالتزام بها، وتتمثل هذه المبادئ والمعايير في ما يلي:

1 - القيم والنزاهة والأبعاد الأخلاقية: وهي الركيزة الأولى المؤهلة للحكم الراشد، إذ بغير القيم العميقة في النفس البشرية والأخلاق الحميدة يغلب النموذج البيوي الحسي على حساب المعيارية الأخلاقية التلقائية، فيكون الحكم الراشد صورياً لا حقيقة له، ومن أمارات المعيار الخلقى التنافس على خدمة المصلحة العامة والضمير الجمعي المناهض للفساد والاستغلال السلطة والنفوذ وتضارب المصالح.

2 - المشاركة والرضائية والتوافق: بالاتفاق الحر على التعاقد الاجتماعي الذي تمثله الدساتير التي تبين بوضوح طبيعة النظام السياسي ومدى تطابقه مع هوية المجتمع وقيمه حتى يكون فاعلاً ومستقراً، وبما يضمن الثقة والرضا بين الحاكم والمحكوم وبذل الحقوق والقيام بالواجبات، وذلك من خلال المشاركة السياسية للمواطنين واختيار حكامهم عبر الانتخابات الحرة والنزيهة، وفق معايير منافسة شفافة متعارف عليها دولياً، ومشاركتهم في السياسات والقرارات المهمة عن طريق الاستفتاءات أو بواسطة ممثليهم في المؤسسات المنتخبة الشرعية، بما يضمن التغيير والتداول على السلطة والوظائف، في إطار الرضا العام واحترام القوانين دون ابتزاز أو تحايل.

3 - الحريات وحقوق وكرامة الإنسان: لا يتصور وجود حكم راشد ما لم تكن كرامة الإنسان وتطوره وازدهاره هي المقصد والهدف. وعليه فإن من أمارات الرشد ضمان الحريات الفردية والجماعية في إطار التعاقد الاجتماعي المتوافق عليه، ومنها: حرية الفكر والتعبير، وحرية التنظيم والكسب والعمل والاجتماع، وحق المشاركة في خدمة البلاد والترقية الذاتية من خلال الحق في الوصول إلى أعلى الوظائف والمناصب في إطار القانون دون تمييز، والإسهام بحرية في الخدمة العامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وتجريم السطو

على الإرادة الشعبية والعدوان والاعتقالات والتعذيب والاضطهاد لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية أو فئوية أو نحو ذلك.

4 - العدل والمساواة وسيادة القانون: باعتبار أن العدل أساس الملك، وحقيقته تتمثل في تصرفات الحاكم الأول وأعوانه وعماله، وأداته استقلالية القضاء وعدالة وكفاءة القضاة، والنظام القضائي الفعال والنزيه الذي يضمن سرعة التقاضي ونفاذ أحكامه، وكذا التشريعات والقوانين والقرارات والإجراءات التي تحقق مقصد العدل وتحفظ من الظلم والضرر، وإلزامية تطبيق القانون على الجميع، وكذا توفير البيئة القانونية والإدارية والتكوينية والمالية التي تضمن المساواة في الفرص والخدمات بين الأفراد، وبين المناطق والجهات، وتضمن الحقوق وتمنع التمييز.

5 - الشورى والبناء المؤسسي الفعال: من حيث إن الشورى صفة لازمة للمسلمين لقوله تعالى: ((وأمرهم شورى بينهم)) ومطلب مؤسسي جماعي ضروري لفاعلية التشريع والتداول والتقاضي وصناعة واتخاذ القرار لقوله تعالى: ((شاورهم في الأمر))، والمؤسسية القوية والفاعلة التي تضمن ديمومة وفاعلية الدولة مهما كانت الأزمات هي الإطار الضابط للحكم الراشد، سواء ما تعلق بمجالس الخبراء في مختلف المجالات، أو مجالس النصيحة والاستشارة أو مجالس التداول والقرار، وأعلى مراتب المؤسسية لتنظيم السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في مختلف مستوياتها بما يجعلها متميزة عن بعضها ومتكاملة في ما بينها.

6 - الرؤية والتخطيط الاستراتيجي وفاعلية الاستجابة: من دلائل الحكم الراشد توافر الرؤية الاستراتيجية لدى القادة والمؤسسات واعتماد التخطيط والإدارة الاستراتيجية لتطوير البلدان والنهوض بها، وذلك من خلال القدرة على الاستشراف وفهم تطورات البيئة الداخلية والخارجية، والتعقيدات الثقافية والاجتماعية والتاريخية، والقدرة على تحديد الأولويات ورعاية الأسبقيات، وحسن استغلال الموارد المتاحة، واستدامة التطور لصالح الأجيال القائمة والأجيال المستقبلية، والتحكم في مؤشرات الإنجاز والقياس وبلوغ مستوى الجودة في مختلف المجالات، وسرعة وحسن الاستجابة لمطالب السكان وفي معالجة الأزمات والاستدراك على الخلل والثغرات.

7 - تقليد الأمانء الأقوياء وتولية الصالحاء: لا يتحقق الرشد برشد الحاكم الأول ومن يتحملون معه القرار فقط، أو بصلاح المؤسسات فحسب، بل يتم تمام الرشد بتوافر البطانة الصالحة من خواص الحكام والقريبين منهم، وبالغناية بالوزراء والفنيين والتقنيين والأعوان "فيما يفوض إليهم من أعمال ويوكل إليهم من أموال، لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة، والأموال بالأمانة محفوظة"، ويتم ذلك من خلال حسن اختيارهم بنزاهة على أساس الأهلية والكفاءة والاستحقاق والجدارة، ثم تأهيلهم الدائم والمحافظة عليهم وعلى قدراتهم المهنية، والارتقاء بهم في وظائفهم وتشجيعهم على تحسين أدائهم، وتسخيرهم وفق منظومة عمل تكافئ عطاءهم وتحفظهم من الفساد أو الترهل.

8 - الانفتاح والشفافية: من حيث وضوح القوانين والمنظومات الإجرائية في مختلف الشؤون العامة، وحرية الوصول إلى المعلومات، وفتح قنوات الاتصال بين المواطنين والمسؤولين والمؤسسات، وإخبار الرأي العام بالقرارات والسياسات والمؤشرات والحواصل والنتائج، بما يسهل فهم الواقع والحقوق والفرص للجميع، وإدراك التهديدات والمخاطر، وبما يوضح مسارات العمل لبلوغ النجاح دون تمييز في مختلف المجالات، وبما يمنع تضارب المصالح واستغلال السلطة والنفوذ.

9 - المساءلة والرقابة: لا يكفي أن تتوفر الشروط الأخلاقية، والبناء المؤسسي الصحيح، والكفاءة والشفافية لكي يتحقق الحكم الرشيد، فقد بين الله تعالى بأن الفساد في الأرض لا يتوقف إلا بالتدافع، وجعل في النصيحة قوام الدنيا والدين، وشرع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجباً من أوجب الواجبات وسبيلاً للفلاح. وعليه فالحكم الرشيد هو الحكم القابل للمساءلة والرقابة في مختلف مستوياته، كثقافة مجتمعية سائدة، ومن خلال التدافع المؤسسي وأدوات الرقابة المختلفة، على مستوى القضاء والبرلمان واللجان والمؤسسات الحكومية المختصة، والأدوار التي يؤديها المجتمع المدني والرأي العام وغير ذلك بما يمنع الفساد ومختلف أوجه القصور، ويُمكن من التصحيح والاستدراك السريع.

10 - الإبداع والمستوى التكنولوجي: أصبح بلوغ المستوى اللائق للحكم الرشيد يتطلب التوظيف الأمثل للأدوات التكنولوجية الحديثة ووسائل الاتصال والتحول الرقمي والحكومة الالكترونية بما يزيد في الشفافية والكفاءة في التسيير والإنجاز والرقابة والدراسات، وتبسيط الإجراءات وتحسين الخدمات، وكذا توفير بيئة الابتكار والإبداع وتشجيع الأفكار ووضع البرامج واقتراح المبادرات.